

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الَّذي حَمَى حِمَى الشريعةِ الغراءِ بِأئِمَّةِ أَمْجَادٍ، قَيَّدُوا شَوَارِدَهَا وَجَمَعُوا أَوَابِدَهَا بِسَلْسِلِ الإسْنَادِ، فَتَمَّتِ الْهَدَايَةُ بِاتِّصَالِ الرِّوَايَةِ، وَكَمَلَتِ الْعِنَايَةُ بِبُلُوغِ الْغَايَةِ مِنَ الدَّرَايَةِ، وَصَارَتِ الْأَسَانِيدُ الْمُتَّصِلَةُ لِمَعَاهِدِ الْعُلُومِ كَالْأَسْوَارِ، وَلِمَعَالِمِ الْمَعَارِفِ كَالسُّوَارِ.

والصلاة والسلام على خير الأنام، وآله وصحبه الكرام، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم القيام.

أَمَّا بَعْدُ: فقد سمع عليّ .....

المُسَوِّمَ بـ (حُرُزِ الْأَمَانِيِّ وَوَجْهِ التَّهَانِيِّ) لِلإمام الشاطبيّ، رحمه الله تعالى.

ثُمَّ رَغِبَ إِلَيَّ أَنْ أُحْيِزَهُ بِهِ؛ فَأَجَبْتُهُ لَذَلِكَ، وَإِنْ كُنْتُ لَسْتُ أَهْلًا لِمَا هُنَاكَ، وَلَا جَدِيرًا بِتِلْكَ الْمَسَالِكِ.

وَأَخْبَرْتُهُ بِأَنِّي أَرُوي هَذَا الْمَتْنَ عَنْ عِدَّةِ شُيُوخٍ، أَذْكَرُ مِنْهُمْ -هنا- سَبْعَةً فَقَطْ، وَذَلِكَ طَلَبًا لِإِخْتِصَارِ الْكَلَامِ، وَلِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِمُ الْمَقْصُودُ وَالْمَرَامُ، فَأَقُولُ -وبالله التوفيق والسداد، وعليه التوكّل والإعتماد-:

• قَرَأْتُ هَذَا الْمَتْنَ عَلَى الشَّيْخِ: مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَلِيلِ الْإِسْكََنْدَرِيِّ.

وهو عَنْ نَفِيسَةَ بِنْتِ (أَبُو الْعَلَا) الْإِسْكََنْدَرِيَّةِ -قَرَأَتْهُ لَجْمِيعِهِ-، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ كُحَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْعَظِيمِ الدُّسُوقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ الْحَدَّادِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْعُبَيْدِيِّ.

(ح): وَمِثْلُهُ: مَا أَخْبَرَنِي بِهِ -إِجَازَةً- الشَّيْخُ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الزَّيَّاتِ، وَهُوَ عَنْ عَبْدِ الْفَتَّاحِ بْنِ هُنَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُتَوَلِّيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الدُّرِّيِّ التَّهَانِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفِ بِسَلْمُونَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْعُبَيْدِيِّ.

(ح): وَأَعْلَى مِنْهُ بِدَرَجَةٍ: مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخَانِ: زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الدُّسُوقِيِّ، وَمُصْبَاحُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيْخِ الدُّسُوقِيِّ، قَرَأَتْهُ لَجْمِيعِهِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَقَرَأَتْهُ لِبَعْضِهِ وَسَمَاعًا لِبَاقِيهِ عَلَى الْآخَرِ.

وَهُمَا عَنِ الْفَاضِلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ أَبُو لَيْلَةَ الدُّسُوقِيِّ -قَرَأَتْهُ لَجْمِيعِهِ-، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْعَظِيمِ الدُّسُوقِيِّ، عَنْ عَلِيِّ الْحَدَّادِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْعُبَيْدِيِّ.

وَإِبْرَاهِيمَ الْعُبَيْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ الْأَجْهَوِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ الْبَقْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمِ الْبَقْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْيَمَنِيِّ، عَنْ وَالِدِهِ: شِحَاذَةَ الْيَمَنِيِّ، عَنْ نَاصِرِ الدِّينِ: مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمِ الطَّبْلَاوِيِّ، عَنْ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ رِضْوَانَ ابْنِ مُحَمَّدٍ الْعُقَيْيِّ، عَنْ شَيْخِ الْفُرَّاءِ: مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْجَزَرِيِّ.

(ح): وَأَعْلَى مِنْهُ بِدَرَجَةٍ -أَيْضًا-: مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخَانِ: مُحَمَّدُ كَرِيمُ رَاجِعِ الدَّمَشْقِيِّ، وَبَكْرِيُّ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الطَّرَائِيشِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، قَرَأَتْهُ لَجْمِيعِهِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلِبَعْضِهِ وَإِجَازَةً بِجْمِيعِهِ عَلَى الْآخَرِ.

وَهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ سَلِيمِ بْنِ أَحْمَدَ الْخُلَوَائِيِّ الدَّمَشْقِيِّ -قَرَأَتْهُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَإِجَازَةً لِلْآخَرِ-، عَنْ أَبِيهِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ الْخُلَوَائِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ رَمَضَانَ الْمَرْزُوقِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْعُبَيْدِيِّ، وَهُوَ بِإِسْنَادِهِ الْمُتَقَدِّمِ.

(ح): وَأَعْلَى مِنْهُ بِدَرَجَتَيْنِ: رِوَايَةُ شَيْخِنَا: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الزَّيَّاتِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَالُوطِيِّ، وَهُوَ عَنْ أَبِي الْمَحَاسَنِ: مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيلِ الْقَاوُوقِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السُّنْدِيِّ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلَاءِ الدِّينِ الْمَرْجَاجِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلَاءِ الدِّينِ الْمَرْجَاجِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلَاءِ الدِّينِ الْبَابِلِيِّ.

(ح): وَأَعْلَى مِنْهُ بِدَرَجَتَيْنِ -أَيْضًا-: رِوَايَةُ الشَّيْخِ: مُحَمَّدُ سَلِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْخُلَوَائِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ نَسِيبِ الْخَمَزَاوِيِّ، وَهُوَ عَنْ مُحَمَّدِ أَبِي النَّصْرِ الْخَطِيبِ الدَّمَشْقِيِّ.

(ح): وَأَعْلَى مِنْهُ بِأَرْبَعِ دَرَجَاتٍ: مَا أَخْبَرَنِي بِهِ -إِجَازَةً- الشَّيْخُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَيْخِ بْنِ عَلَوِيِّ الْحَبَشِيِّ الْعَلَوِيِّ الْخَضَرَمِيِّ.

وهو عن محمد أبي النصير الخطيب الدمشقي، عن عبد الرحمن الكزبري، عن مُرتضى الزبيدي، عن أحمد بن شعبان الزغبلي الشافعي، عن محمد بن علاء الدين البجلي، عن سالم السنهوري المالكي، عن التَّجَمِّ العنيطي، عن زكريا الأنصاري، وعبد الحق السُّنْباطي، كلاهما عن الحافظ ابن حجر العسقلاني، عن الإمام ابن الجزري.

وابن الجزري عن محمد بن رافع بن أبي محمد السَّلامِي -قراءة عليه-، عن إسماعيل بن عثمان بن المُعَلَّم الحنفي -سماعاً عليه-، عن علي بن محمد بن عبد الصَّمد السَّخاوي -قراءة عليه-، عن ناظمها الإمام: قاسم بن فيروز بن خلف بن أحمد الشَّاطِبي الرَّعِنِي الأندلسي، قراءة عليه غير مرَّة.

(ح): وأعلى منه بخمس درجات: قراءة الحافظ ابن حجر على إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التَّنُوخي، بسماعه لها على بدر الدين: محمد بن إبراهيم بن جماعة، بسماعه لها على المُعِين أبي الفضل: هبة الله بن محمد بن الأزرق، بسماعه من ناظمها.

تغمَّد الله الجميع برحمته، وأسكنهم فردوس جنَّته.

فبيني وبين الناظم ثلاثة عشر رجلاً، وهذا غاية في العلو، ولله الحمد والمِنَّة.

وقد وقع لي أعلى منه بدرجتين، وهو رواية محمد أبي النصير الخطيب، عن عبد الله بن محمد التَّلي، عن عبد الغني النابلسي، عن التَّجَمِّ العزِّي، عن أبيه: البدر العزِّي، عن زكريا الأنصاري، عن الحافظ ابن حجر، عن الإمام ابن الجزري. إلا أنَّه طعن في رواية محمد أبي النصير عن التَّلي، وفي رواية التَّلي عن النابلسي، وفي رواية النابلسي عن التَّجَمِّ العزِّي -فإنَّها كانت بالإجازة العامة-؛ بل وفي جواز الرواية عن النابلسي أصلاً؛ لأنَّه كان من أئمة الاتحادية المُصرِّحين بوحدة الوجود. تنبيه:

سياق أسانيد الشاطبية مساق أسانيد القرآن: أمرٌ فيه نظر -ولو كثر من يفعل ذلك وجَلَّ-؛ وذلك لعدم القطع باتصالها في عددٍ من طبقاتها.

وقد سلكتُ هذا في الأسانيد الأربعة الأولى لإعتماد جماعاتٍ من أهل الفن -من المُعاصرين- هذا المسلك، والذي يظهر لي أنَّه ليس بمُعتمدٍ، ومن ادَّعى اتِّصال مثل هذا فليُبين، وإذا ظهر هذا لفضيلة المُجاز فيَّ لا أمنعه من روايته. وقد أردفتُ هذه الأسانيد بأسانيد أخرى، تُحمَّلَتْ وأدَّتْ -في عددٍ من طبقاتها- بالإجازة؛ إلا أنَّها متصلة، وجواز الرواية بها -قولاً وعملاً؛ والحال هذه- مُستفيض مشهور عند المُتقدِّمين والمُتأخِّرين.

وإسناد متصل -ولو بالإجازة في بعض طبقاته- خيرٌ من إسناد لا يُعلم حال اتِّصاله في عددٍ من طبقاته. وقد جمعتُ الأسانيد الأخرى -إلى جانب اتِّصالها- العلوِّ البالغ، وهاتان الخصلتان لا تتوفَّران -فيما أعلم- في الأسانيد الأربعة الأولى، وما جرى على شاكلتها.

هذا، وأوصي المُجَارَ الفاضل بالإعتصام بالكتاب والسُّنة، ونبذ كلَّ ما خالفهما، واقتفاء آثار السلف الصالح في الاعتقاد والعمل، وتقوى الله في السرِّ والعَلَنِ، والتَّحلي بالأخلاق الشرعية، والآداب المرعية، وبذل الطاقة واستفراغ الوسع في تعلُّم العلم وتعليمه، والدَّعوة إلى الله على بصيرة، وألاً يقول على الله بلا علم، وأنَّ يحذر من مُضِلَّاتِ الفتن؛ ما ظهر منها وما بطن. والله أعلم، وصلى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم، وآخر دَعَواي أن الحمد لله ربِّ العالمين.

وكان تأريخُ هذه الإجازة ليلة الجمعة: ٢٨ / ٤ / ١٤٣٥

بمكة أم القرى

وكتب: علي بن سعد الغامدي المكي